الأمم المتحدة

A/HRC/29/3–E/CN.6/2015/6

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
5 December 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس حقوق الإنسان
الدورة التاسعة والعشرون
حزيران/يونيه ٢٠١٥
البند ٢ من جدول الأعمال
التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وتقريرا مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والأمين العام

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
لجنة وضع المرأة
الدورة التاسعة والخمسون
٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥
البند ٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*
متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة ”المرأة عام ٢٠٠٠: ”المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين“: تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وأوضاع المرأة، ومسائل برنامجية

تقرير هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عن أنشطة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة

موجز

يتشرف الأمين العام بأن يحيل طيه إلى لجنة وضع المرأة ومجلس حقوق الإنسان تقرير هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عن أنشطة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة، الذي أعد امتثالا لقرار الجمعية العامة ٥٠/١٦٦.

* E/CN.6.2015/1.

14-67252 (A) 150115 160115

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

١ - صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة هو آلية عالمية متعددة الأطراف لتقديم المنح أنشئت عام ١٩٩٦ عملاً بقرار الجمعية العامة ١٦٦/٥٠. وتتولى إدارته هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) نيابة عن منظومة الأمم المتحدة. وتوفر هيئة الأمم المتحدة للمرأة للصندوق الاستئماني قاعدة مؤسسية متينة بالإضافة إلى الدعم الميداني من خلال مكاتبها الإقليمية والمتعددة الأقطار والقطرية. ويدعم الصندوق الاستئماني عمل الهيئة ويعززه لمنع العنف ضد المرأة والفتاة ومعالجته، ويعمل بتعاون وثيق مع بقية منظومة الأمم المتحدة من خلال أعضاء اللجنة الاستشارية للبرنامج[(١)]. ويؤدي الصندوق، بالتآزر مع الهيئة وغيرها من وكالات الأمم المتحدة وأعضاء اللجنة الاستشارية للبرنامج، دورا حيويا في دفع عجلة الجهود الجماعية التي يشارك فيها المجتمع المحلي الأوسع نطاقا - من نساء ورجال وفتيات وفتيان. ويواصل الصندوق الاستئماني كفالة تحقيق التكامل بين عمله وبين إطار العمل المنبثق عن حملة الأمين العام المعنونة ''اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة''.

٢ - والصندوق الاستئماني مكرس حصرا لمعالجة العنف ضد المرأة والفتاة بجميع أشكاله. ويدعم المبادرات الوطنية والإقليمية والمشتركة بين الأقاليم التي تسعى بصورة منهجية إلى منع هذا الوباء العالمي ومعالجته والاستجابة له والقضاء عليه من خلال المثابرة. وقد منح الصندوق الاستئماني حتى الآن ١٠٣ ملايين دولار لمبادرات بلغ عددها ٣٩٣ مبادرة في ١٣٦ بلدا وإقليما. وتتألف حافظته الحالية من ٩٥ منحة لصالح مشاريع في ٧٥ بلدا وإقليما، يبلغ مجموع قيمتها ١٠٨ ٣١١ ٥٦ دولارات.

(١) في عام ٢٠١٤ كانت عضوية اللجنة الاستشارية للبرنامج على الصعيدين العالمي والإقليمي تضم الجهات التالية: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛ ومنظمة العمل الدولية؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛ وهيئة الأمم المتحدة المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ ومكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع؛ ومبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع؛ ومنظمة الصحة العالمية؛ وبرنامج الأغذية العالمي؛ والبنك الدولي. وقد شاركت أيضا بنشاط في عملية تقديم المنح منظمات رئيسية للمجتمع المدني ومنظمات حكومية دولية وخبراء آخرون على الصعيدين العالمي والميداني، منهم ممثلون عن مركز القيادة العالمية للمرأة، ومنظمة ''المساواة الآن''، والمنظمة الدولية للهجرة.

٣ - وقد تمكن الصندوق الاستئماني، بفضل التزامه باستراتيجية تعبئة الموارد الموجهة نحو تحقيق النتائج وتنفيذه لهذه الاستراتيجية، من زيادة موارده العامة المخصصة لتوفير المنح زيادة كبيرة في عام ٢٠١٤، ومن إنجاز هدفه المتمثل في جمع مبلغ ١٥ مليون دولار. وقد أدى ما قدمته مجموعة من الشركاء من مساهمات مالية ودعم سياسي دورا حاسما في نجاح الصندوق الاستئماني.

٤ - وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، كانت حكومات أستراليا وإسرائيل وألمانيا وأيرلندا وأيسلندا وسويسرا وكازاخستان والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج وهولندا قد قدمت مساهمات في دورة تقديم المنح الثامنة للصندوق الاستئماني. وواصلت منظمة زونتا الدولية ورابطة النساء من أجل السلام التابعة للأمم المتحدة تقديم الدعم إلى مبادرات الصندوق الاستئماني. وتلقى الصندوق الدعم أيضا من شركة بينيتون بالإضافة إلى اللجان الوطنية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في أيسلندا وسويسرا وفنلندا واليابان.

٥ - ويركز الصندوق الاستئماني تمويلاته على ثلاثة مجالات برنامجية ذات أولوية هي: منع العنف ضد المرأة والفتاة؛ وتوسيع نطاق خدمات الدعم المتاحة للناجيات من العنف؛ وتعزيز تنفيذ القوانين والسياسات وخطط العمل. وقد فتح الصندوق الاستئماني أيضا ثلاث نوافذ مواضيعية خاصة لدعم مبادرات التعلم على الصعيد العالمي. وتجمع كل نافذة بين متلقي المنح الذين ينفذون تدخلات من نفس النوع في أحد المجالات التالية: العنف ضد المرأة في حالات النزاع وما بعد النزاع والحالات الانتقالية؛ والتقاطع بين فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعنف ضد المرأة والفتاة؛ والعنف ضد المراهقات. وبالإضافة إلى تسليط الضوء على هذه القضايا بشكل مستمر، تساعد النوافذ المواضيعية على تحديد الممارسات الرشيدة والواعدة واكتساب المعارف بشأن الوسائل والنهج الناجعة للقضاء على العنف ضد المرأة والفتاة.

٦ - ويبين هذا التقرير، الذي أعد لتقديمه إلى لجنة وضع المرأة في دورتها التاسعة والخمسين، وإلى مجلس حقوق الإنسان في دورته التاسعة والعشرين، تأثير الصندوق الاستئماني وإنجازاته في عام ٢٠١٣.

ثانيا – السياق

٧ – تشير تقديرات منظمة الصحة العالمية إلى أن واحدة من كل ثلاث نساء في العالم ستعاني من العنف البدني أو الجنسي في حياتها على يد العشير أو غير العشير[٢]. وأكثر أشكال العنف التي تتعرض لها المرأة شيوعاً هو عنف العشير؛ فقد وجدت دراسة عالمية لجرائم القتل أن حوالي نصف جرائم القتل التي تروح الإناث ضحاياها يرتكبها أفراد الأسرة أو العشراء، بينما لا تزيد تلك النسبة لدى الذكور على الخُمس إلا بقليل[٣]. وقد أدت الأزمات الاقتصادية الراهنة إلى تفاقم الحرمان الاقتصادي للمرأة، كما أدت التخفيضات الناجمة عنها في الإنفاق الاجتماعي على الصحة والتعليم إلى تصاعد خطر تعرض المرأة للاستغلال والعنف (انظر A/HRC/26/39).

٨ – ويدرك الصندوق الاستئماني أن العنف ضد النساء والفتيات كثيرا ما قد تكون له صلة مباشرة بعدم تمكينهن اقتصاديا، وأن وضعهن الاقتصادي الذي يتسم بالهشاشة والحرمان يمكن أن يعرضهن لمزيد من خطر الاستغلال وإساءة المعاملة من قبل العشراء أو الأقارب أو أرباب العمل أو غيرهم في المجتمع المحلي. ويمكن لهذا الوضع الاقتصادي أيضا أن يمنع المرأة والفتاة من الإفلات من العنف وبناء حياة جديدة لنفسها وأسرتها. ولإدخال تغيير حقيقي في المعتقدات والممارسات الاجتماعية والنماذج الثقافية القائمة التي تزيد من حدة العنف، من الضروري التصدي لأوجه الحرمان المتعددة والمترابطة وإنهائها، بما في ذلك جميع أشكال التمييز والاستبعاد التي تعاني منها الفتاة والمرأة في أنحاء العالم.

٩ – وسيشكل عام ٢٠١٥ مرحلة حاسمة في الجهود المستقبلية الرامية إلى إنهاء العنف ضد المرأة والفتاة. وستوفر المداولات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، والمناقشات بخصوص الذكرى السنوية العشرين المقبلة للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وإعلان ومنهاج عمل بيجين (١٩٩٥)، فرصة بالغة الأهمية لإعادة النظر في مسألة العنف ضد المرأة والفتاة وكفالة وضعها في صميم خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. وفي هذا السياق فإن الصندوق الاستئماني مصمم أكثر من أي وقت

(٢) World Health Organization, London School of Hygiene and Tropical Medicine, South African Medical Research Council, *Global and Regional Estimates of Violence against Women: Prevalence and Health Effects of Intimate Partner Violence and Non-partner Sexual Violence* (Geneva, World Health Organization, 2013).

(٣) انظر الدراسة العالمية عن جرائم القتل لعام ٢٠١٣ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 14.IV.1).

مضى على دعم تنفيذ الالتزامات الوطنية والدولية للدول الأعضاء وترجمتها إلى تغييرات حقيقية في حياة المرأة والفتاة.

ثالثا - إنجازات الجهات المستفيدة من منح الصندوق الاستئماني في عام ٢٠١٤

١٠ - تشكل استدامة البرامج ذاتها واستدامة التحسينات التي تُسفر عنها في حياة المرأة والفتاة معيارا أساسيا لتقييم أثر الصندوق الاستئماني على المدى الطويل. وتعتمد هذه الاستدامة بدورها على بناء قدرات المستفيدين على تحديد مدى فعالية المبادرات والمنهجيات وكفالة استمراريتها بعد انتهاء المنحة. وفي عام ٢٠١٤، عُقدت في تركيا في آذار/مارس حلقة العمل الخاصة بتنمية قدرات الجهات المستفيدة من المنح، وهي إحدى المبادرات السنوية الرئيسية للصندوق الاستئماني في مجال بناء القدرات والرصد. وكان الهدف من حلقة العمل تمكين ١٧ منظمة مستفيدة مشاركة من تنفيذ ورصد وتقييم مشاريعها بفعالية أكبر، تمشيا مع رؤية الصندوق الاستئماني. وبالإضافة إلى ذلك وفرت للمستفيدين فرصة قيمة لتبادل المعارف وتقاسم الخبرات والممارسات الواعدة.

١١ - واستنادا إلى بعثات الرصد التي أوفدها الصندوق الاستئماني هذا العام، وإلى تقارير التقييم السنوية الواردة من الجهات المستفيدة والمناقشات التي جرت مع الشركاء والجهات المانحة، يُبرز هذا التقرير النتائج التي حققتها الجهات المستفيدة في المجالات التالية: منع العنف ضد الشابات والمراهقات من خلال تنمية القدرات القيادية والتثقيف؛ وتنفيذ القوانين والسياسات للتصدي بفعالية للعنف ضد المرأة والفتاة؛ والنهوض بالعدالة الانتقالية ومعالجة العنف ضد المرأة والفتاة في حالات الطوارئ؛ وإشراك القطاع الخاص في جهود الوقاية والاستجابة.

١٢ - وقد أوفد الصندوق الاستئماني طوال عام ٢٠١٤ بعثات لإجراء رصد واسع النطاق في ١٣ بلدا في أربع مناطق أجل التحقق من صحة نتائج البرامج المدعومة من الصندوق الاستئماني وفعاليتها. وزار الصندوق سبع جهات مستفيدة في ستة بلدان في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى (ألبانيا وأوكرانيا والبوسنة والهرسك وبيلاروس وتركيا وصربيا)؛ وسبع جهات مستفيدة في ثلاثة بلدات في آسيا (تايلند والصين وكمبوديا)؛ وأربع جهات مستفيدة في بلدين في أفريقيا (أوغندا ونيجيريا)؛ وجهتين مستفيدتين في منطقة البحر الكاريبي (بليز وغرينادا). وشملت هذه البعثات عقد اجتماعات مع المنظمات المستفيدة من المنح والمنظمات الشريكة والجهات المستفيدة الرئيسية والثانوية وأصحاب المصلحة الرئيسيين، وزيارات لمواقع المشاريع الرئيسية.

١٣ - وفي عام ٢٠١٤، استفاد من تنفيذ برامج الصندوق الاستئماني أكثر من مليون من النساء والفتيات والرجال والفتيان. وشارك في أنشطة البرامج أكثر من ٠٠٠ ٧٠٠ امرأة وفتاة، بمن فيهن ٨٠٢ ٨٩ من الناجيات من العنف، و ١٠٢ ٣٨ من النساء والفتيات المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، و ٣٨٥ ٤ امرأة من المدافعات عن حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك شارك في البرامج المدعومة من الصندوق الاستئماني ٦٥٨ ٢٠٨ من الرجال والفتيان، ومست هذه البرامج بصورة منهجية أكثر من ٢٢ مليون شخص عن طريق التوعية وشن الحملات في وسائط التواصل الاجتماعي والعروض الإذاعية والتلفزيونية والمسرح وغيره من أشكال الترفيه التعليمي.

منع العنف ضد الشابات والمراهقات من خلال الاستراتيجيات القيادية والتثقيفية

١٤ - كثيرا ما لا يُلتفت إلى العنف ضد الأطفال ولا يُبلغ عنه. وعلى الرغم من كون الفتيان والفتيات ضحايا للعنف على حد سواء، فإن الفئتين تختلفان في كيفية معاناتهما من العنف وتعرضهما له[٤]. وتظل البيانات عن العنف ضد الشابات والمراهقات نادرة على الصعيد الوطني. غير أن دراسة أجرتها اليونيسيف مؤخرا في ٤٢ بلدا وجدت أن نسبة المراهقات اللواتي أبلغن عن تعرضهن لشكل من أشكال العنف البدني بين عمري ١٥ و ١٩ عاما تتراوح بين ٤ في المائة في كازاخستان وأكثر من ٥٠ في المائة في أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية[٥]. وأبلغ ما يصل إلى ١٢ في المائة من الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ عاما في البلدان المتاحة عنها بيانات قابلة للمقارنة عن تعرضهن لحوادث العنف الجنسي خلال السنة السابقة[٥].

١٥ - وتشمل الجهود التي يبذلها الصندوق الاستئماني لمعالجة هذا الوضع الحرج برامج تستهدف الشابات والمراهقات في سياقي المدرسة وبعد الدوام المدرسي، والتوعية بحقوق الفتيات في صفوف الفتيان والفتيات، وتمكين الفتيات من خلال الألعاب الرياضية ومهارات القيادة وبناء القدرات وتوعية المعلمين والإداريين. ويستثمر الصندوق الاستئماني حاليا

(٤) UNICEF, Innocenti Research Centre and Ministry of Foreign Affairs, the Netherlands, *A Study on Violence against Girls: Report on the International Girl Child Conference*, 10 March 2009, The Hague, the Netherlands, 2009 (UNICEF, 2009).

(٥) UNICEF, *Hidden in Plain Sight: A Statistical Analysis of Violence against Children* (New York, September 2014). The study found that only 8 per cent of children worldwide live in countries that prohibit corporal punishment in all settings.

ما يزيد على ٩ ملايين دولار في هذا المجال لدعم ١٨ منحة تعالج العنف ضد الفتيات الصغيرات والمراهقات.

١٦ - إن زيادة المعرفة وقدرات الحماية الذاتية أمرٌ بالغ الأهمية بالنسبة لفعالية مبادرات الحد من العنف. وبالتالي، كان هذا من العناصر الأساسية للعديد من مبادرات الجهات المستفيدة من المنح. وشدد العديد منها بصفة خاصة على زيادة الوعي بين الشباب، وركزت على إمكاناتها لدفع عجلة التغييرات في المواقف الاجتماعية التي ستسمح بإحراز تقدم مستدام صوب القضاء على العنف ضد المرأة والفتاة. فعلى سبيل المثال، أكمل مركز بيجين للتنمية الثقافية للمرأة الريفية، وهو من ضمن الجهات المستفيدة من المنح في مدينة سويزو في مقاطعة هوبي بالصين، تنفيذ المشروع الذي يستغرق ثلاث سنوات للتصدي للعنف ضد ''الفتيات المهملات''، وهن فتيات تركهن في القرى آباؤهم وأمهاتهن المهاجرون. وتشير الدراسات الاستقصائية النوعية والمقابلات المستخدمة للقياس الكمي إلى أن المشروع كان فعالا في نشر المعرفة وزيادة قدرات ''الفتيات المهملات'' والأوصياء عليهن ومدرسينهن. وبحلول نهاية المشروع في ختام عام ٢٠١٣، شارك ما مجموعه ٥٠٠ مدرس محلي و ٠٠٠ ٥ طالب و ٠٠٠ ٢ وصي في أنشطة التدريب والتوعية بشأن مكافحة إساءة معاملة الأطفال. وأنشئت ستة مراكز للموارد في المجتمعات المحلية، ما أدى إلى إنشاء أول منظمة غير حكومية محلية لتقديم الخدمات إلى الشبان والأطفال، مما أدى إلى توفير منهاج لمنع الاعتداء الجنسي على الأطفال ''المهملين''.

١٧ - وفي ملاوي، تنفذ منظمة العناية العالمية، وهي من منظمات المجتمع المدني، برنامجا بدعم من الصندوق الاستئماني لضمان بيئة مدرسية مأمونة خالية من العنف والتمييز في ١٧ مدرسة ابتدائية في مقاطعة نسانجي. ويشارك أكثر من ٨٠٠ ٦ فتاة و ٢٠٠ ٧ فتى في مجالس الطلاب وأماكن التفكير بقيادة الأقران، للدعوة إلى المساواة بين الجنسين وإنهاء العنف ضد الفتيات. ويشمل المشروع أيضا أكثر من ٢٣٣ ٥ مدرسا في مجال تطوير سياسات التأديب الإيجابي. وبالإضافة إلى التركيز على إذكاء الوعي وزيادة المعرفة، سيسعى البرنامج أيضا إلى ضمان أن تتاح للفتيات هياكل مستجيبة للمنظور الجنساني حيث يمكنهن الإبلاغ عن الاعتداءات.

١٨ - وفي بيرو، شارك أكثر من ٢٢٧ شابا في دورة للتدريب في مجال القيادة أعدتها رابطة كالاندريا للاتصالات الاجتماعية، وهي جهة مستفيدة من منح الصندوق الاستئماني. ونُفذ في إطار التدريب برنامج مشترك بين الثقافات يقوم على المشاركة ويشمل المراهقين والمراهقات المنحدرين من أصل أفريقي ومن الشعوب الأصلية وشعوب الأنديز. ويتمثل

أكبر أثر للمشروع في تعزيز احترام المشاركين للذات وثقتهم في النفس ومهاراتهم التواصلية. وأنشأ المتدربون شبكة ووضعوا ''خطة جنسانية'' تتضمن مقترحات محددة لمنع العنف ضد المراهقات في مجتمعاتهن المحلية. وأنشئت شبكات للشبان في جميع المواقع الثلاثة التي نُفذ فيها البرنامج، مما عزز من قدرتهم ليس فقط على إسماع أصواتهم، بل وكذلك دفع واضعي السياسات المحليين إلى اتخاذ إجراءات تستند إلى آرائهم. وأبلغت العائلات بأن المراهقات تبادلن معارفهن الجديدة داخل الأسرة المعيشية، وأن المشروع أثر بصورة إيجابية على ديناميات الأسرة. ومن بين أبرز التغييرات زيادة قدرة الفتيات على التخطيط وبناء مستقبل لأنفسهن يُتوخى فيه تأجيل الزواج والأمومة، وتُضفى قيمة أكبر على التطور الشخصي و/أو المهني والإسهام في المجتمع.

١٩ - ويركز المشروع، الذي يدعمه الصندوق الاستئماني وينفذه المركز الأوروبي المعني بمسائل الأقليات في كوسوفو، على الحد من خطر العنف المترلي والزواج المبكر والقسري الذي تواجهه النساء والفتيات من مجتمعات الأقليات. ويستهدف المشروع في المقام الأول النساء والفتيات من مجتمعات الصرب والروما والأشكالي والمصريين، ولكن من بين المستفيدين أيضا الجماعات المحلية والمهنيون التربويون، وكذلك الفتيان والرجال.

٢٠ - وتركز المرحلة الأولية من المشروع، وهو الأول من نوعه في كوسوفو (في إطار قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩))، على تدريب الناشطين من المجتمعات المحلية المستهدفة على العمل كمساعدين قانونيين في المجتمعات المحلية. وبعد تلقي التدريب، قام المساعدون القانونيون بـ ٢٥٠ زيارة مترلية، وبدأوا برنامجا للوصول إلى المزيد من النساء عن طريق عقد اجتماعات فصلية في كل بلدية. وينشط المساعدون القانونيون بوجه خاص في إذكاء الوعي بحقوق المرأة وتقديم المشورة القانونية بشأن المسائل المتصلة بالطلاق وحضانة الأطفال وحقوق التبني وحقوق الملكية وتقديم المساعدة الاجتماعية والطبية والغذائية. وبالإضافة إلى اكتساب الثقة المتزايدة في المجتمعات المحلية، يقيم المساعدون القانونيون أيضا علاقات تآزر مع أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك ضباط خفارة المجتمعات المحلية وممثلو مراكز الرعاية الاجتماعية، مما ساعد على تيسير إحالة الضحايا/الناجيات من العنف.

تنفيذ قوانين وسياسات التصدي للعنف ضد المرأة والفتاة

٢١ - تضع الدول القوانين والسياسات تدريجيا لمنع العنف ضد المرأة والتصدي له. غير أن التنفيذ لا يزال بطيئا في العديد من البلدان. وكانت أكثر جهود التنفيذ نجاحا هي تلك التي تنطوي على استراتيجيات متعددة القطاعات تشمل الشراكات بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني؛ ونظم الوقاية الفعالة وخدمات الدعم للناجيات من العنف؛

والميزانيات الكافية؛ وجمع البيانات وتحليلها على نطاق واسع؛ والجداول الزمنية والأهداف المحددة؛ وآليات الرصد والتقييم الفعالة (انظر A/69/222، الفقرة ٢٢). ولذلك، تكتسب هذه العناصر أهمية بالغة في تحديد المبادرات التي يُحتمل أن يكون لها أكبر الأثر.

٢٢ - وينبغي ألا تكتفي استراتيجية الاستجابة الفعالة والكلية بتجريم العنف ضد المرأة والفتاة فحسب، ولكن يجب أيضا أن توفر تدابير وقائية ودعما للناجيات من العنف حتى يتمكن من اللجوء إلى العدالة (المرجع نفسه، الفقرة ١٠). ويدعم الصندوق الاستئماني برامج تعمل على إنشاء أو تعزيز استجابات منسقة ومتعدد القطاعات لمواجهة العنف ضد المرأة والفتاة، وتيسير تمتع النساء والفتيات بحقوق الإنسان الخاصة بهن.

٢٣ - وفي السلفادور وشيلي وكولومبيا، يعمل مشروع يدعمه الصندوق الاستئماني وتنفذه مؤسسة الجنوب للدراسات الاجتماعية والتعليم (Sur Corporación de Estudios Sociales y Educación, Sur Corporación)، وهي من منظمات المجتمع المدني، مع الشرطة، وهي إحدى الأطراف الفاعلة الرئيسية في إنفاذ القوانين والسياسات الرامية إلى التصدي للعنف ضد المرأة والفتاة. وركزت مؤسسة الجنوب على تلبية الحاجة إلى تعزيز تسجيل الشرطة للتقارير عن العنف ضد المرأة ومتابعتها لها من خلال تنفيذ دورة شخصية مباشرة وإلكترونية بشأن أعمال الشرطة وحق المرأة في العيش في مدينة خالية من العنف. وفي المجموع، يشارك في هذه الدورات ما يقرب من ٧٠٠ ضابط شرطة بغية تعزيز معرفتهم بمختلف أنواع العنف ضد المرأة وطرائق ارتكابه.

٢٤ - ومنذ البداية، انعكس المستوى العالي لالتزام المؤسسات المختلفة في الحضور والمشاركة والتفاعل. وقد أدى المشروع أيضا إلى تحسين الاتصال بين الشرطة والمنظمات النسائية في جميع البلدان الثلاثة، ما يساعد على إيجاد لغة وفهم مشتركين فيما يخص العنف ضد المرأة والفتاة. ووفرت حلقات عمل المتابعة الشاملة حيزا هاما يتمكن فيه ممثلو الشرطة والمنظمات النسائية من تحديد الجوانب الحاسمة للإجراءات والبروتوكولات الرامية إلى منع العنف الجنساني والتصدي له.

٢٥ - واضطلع اتحاد المرأة الأردنية بتنفيذ مشروع مدته ثلاث سنوات بدعم من الصندوق الاستئماني لصياغة استجابة إقليمية شاملة للقضاء على الاتجار بالنساء. وقد نُفذ هذا المشروع في شراكة مع المركز المصري لمساعدة المرأة واتحاد العمل النسائي في المغرب. وبالإضافة إلى تدريب ٣٥ منظمة في مجال تقديم الخدمات إلى النساء من ضحايا الاتجار، تم توفير الملاجئ والخطوط الهاتفية الساخنة لضمان حصول ٣٨٨ من الناجيات من الاتجار بالبشر على الدعم النفسي - الاجتماعي والقانوني، بهدف عام هو إعادة إدماجهن في الأسر

والمجتمعات المحلية. وشارك أكثر من ١ ٠٠٠ امرأة في مصر والمغرب في دورات التوعية بشأن المخاطر المرتبطة بالاتجار بالبشر، بما في ذلك حقوقهن بموجب القانون. وركزت هذه الدورات بوجه خاص على المقيمات في المناطق التي يستهدفها المتاجرون بالبشر، لا سيما في المناطق الريفية والمجتمعات المحلية الفقيرة.

٢٦ - وشملت نتائج المشروع الرئيسية الأخرى التنسيق والتواصل الفعالين بين الشركاء والتحالفات، بما يشمل ممثلي المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية والحكومة والهيئة القضائية ووكالات إنفاذ القانون؛ وصياغة القوانين النموذجية لمكافحة الاتجار بالبشر تتضمن تعريف الاتجار بالبشر على النحو المحدد في بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال؛ وتدريب ١٢٠ من ضباط الشرطة والقضاة والمدعين العامين بشأن الاتجار بالبشر بوصفه قضية من قضايا حقوق الإنسان.

٢٧ - وفي كابو فيردي، نفذ معهد كابو فيردي الوطني للمساواة والإنصاف بين الجنسين (Instituto Caboverdiano para a Igualdade e Equidade de Género, ICIEG)، وهو إحدى الجهات المستفيدة من منح الصندوق الاستئماني، مشروعا في عام ٢٠١٤ شمل أكثر من ٢ ٠٠٠ من الناجيات من العنف. وافتتحت مراكز دعم للناجيات في سانتياغو وفوغو وبوافيستا، وهناك مراكز إضافية قيد المناقشة مع وزارة العدل. وفي آذار/مارس، عُرِض المشروع في مهرجان كابو فيردي للموسيقى، وهو مناسبة ثقافية هامة في البلد. وكانت هذه خطوة هامة في ضمان توسيع نطاق الدعاية بشأن المسائل الجنسانية ومسائل العنف الجنساني القائم على نوع الجنس والردود الفعالة على عنف العشير.

٢٨ - وفي بيلاروس، دعم الصندوق الاستئماني مشروعا يديره صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف والمنظمة الدولية للهجرة من أجل تعزيز القدرة على منع عنف العشير والتصدي له من خلال إنشاء أفرقة متعددة القطاعات ووضع بروتوكولات التعاون. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت آليات إحالة في مواقع تجريبية ثلاثة (مينسك؛ ومقاطعة موسكوفسكي في مدينة بريست؛ ومقاطعتي كوبرين وكامينيك في محافظة بريست) لتيسير الحصول على الخدمات الاجتماعية والقانونية للناجيات من عنف العشير. واتصلت أكثر من ٣ ٧٠٠ امرأة بخط هاتفي ساخن مجاني على الصعيد الوطني خُصص لحالات للعنف المترلي، يشغله خمسة أخصائيين مدربين يقدمون الدعم النفسي والقانوني والاجتماعي.

٢٩ - وفي غرينادا، وافقت الحكومة على إجراءات التشغيل الموحدة للموظفين الطبيين والجهات المعنية الأخرى في أيار/مايو ٢٠١٤. ووضعت هذه الاجراءات وزارة التنمية الاجتماعية، وهي من الجهات المستفيدة من منح الصندوق الاستئماني، بالتعاون مع وزارة

الصحة ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، وصُممت إجراءات التشغيل الموحدة لتيسير تنفيذ مبادرة متعددة القطاعات من أجل زيادة التواصل مع الناجيات، وتحسين نوعية خدمات الصحة والعدالة.

٣٠ - ونفذت الشبكة الألبانية لمناهضة العنف الجنساني والاتجار بالبشر، بقيادة رابطة رفلكسيون (Refleksione)، مشروعا تجريبيا متعدد القطاعات يهدف إلى ضمان التنفيذ الفعال لتشريعات جديدة بشأن العنف المترلي في ألبانيا. وبحلول نهاية المشروع، أنشئت آلية لإحالة المرأة التي تعاني من العنف المترلي ليس فقط في البلديات العشر التي يستهدفها المشروع، ولكن أيضا في ١٢ بلدية أخرى بدأ فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورابطة رفلكسيون مشاريع مشابهة؛ وهو ما مجموعه ٢٢ بلدية من أصل ٦٥ بلدية في ألبانيا. كما أنشئت شبكة تتألف من ١٢ ملجأ ومركزا لتقديم المشورة، لكفالة وضع المعايير المنسقة للخدمات وتنفيذها في جميع أنحاء ألبانيا.

النهوض بالعدالة الانتقالية والتصدي للعنف ضد المرأة والفتاة في حالات الطوارئ

٣١ - في عام ٢٠١٤، ظل العنف في سياقات التراع وما بعد التراع يسترعي الاهتمام الدولي. ففي حزيران/يونيه شارك كل من وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة، وأنجلينا جولي، المبعوثة الخاصة لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، في رئاسة مؤتمر القمة العالمي للقضاء على العنف الجنسي في حالات التراع. ومن نتائج هذه المبادرة البروتوكول الدولي لتوثيق العنف الجنسي في حالات التراع والتحقيق فيه: المعايير الأساسية لأفضل الممارسات بشأن توثيق العنف الجنسي باعتباره جريمة في القانون الدولي. وكان لمنظمة ''الأطباء المناصرون لحقوق الإنسان''، وهي من الجهات المستفيدة حاليا من منح الصندوق الاستئماني، دور أساسي في وضع هذا البروتوكول[٦].

٣٢ - وإضافةً إلى ذلك، أصدر الأمين العام للأمم المتحدة في حزيران/يونيه مذكرة توجيهية بشأن التعويضات في حالات العنف الجنسي المتصل بالتراعات تضع توجيهات للسياسات والجوانب التنفيذية في أعمال الأمم المتحدة[٧]. وورد في المذكرة أن الصندوق الاستئماني كان موردا أساسيا لتمويل التعويضات للناجيات من العنف الجنسي في سيراليون.

(٦) انظر United Kingdom of Great Britain and Ireland, Foreign and Commonwealth Office, *International Protocol on the Documentation and Investigation of Sexual Violence in Conflict: Basic Standards of Best Practice on the Documentation of Sexual Violence as a Crime under International Law*, (London, June 2014).

(٧) يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي www.ohchr.org/Documents/Press/GuidanceNoteReparationsJune-2014.pdf.

٣٣ - وقد استجابت المؤسسة الأوكرانية للصحة العامة، وهي من الجهات المستفيدة من منح الصندوق الاستئماني، لتزايد الحاجة إلى الخدمات نتيجة تصعيد النزاع في منطقة دونيتسك، الذي ظل يغذي تزايد عدم الاستقرار والعنف في المنطقة. وشارك نحو ٣٠٠ من مقدمي الخدمات من الحكومة والمنظمات غير الحكومية في التدريب في مجال التصدي لحالات العنف ضد المرأة، مع التركيز بشكل خاص على الفتيات والشابات اللاتي يعشن ويعملن في الشوارع والنساء والفتيات المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية. وإضافةً إلى ذلك، أعدت المؤسسة بروتوكولا وافق عليه أعضاء فريق عامل متعدد القطاعات، ووكالات شريكة، ووزارة السياسة الاجتماعية.

٣٤ - وحُددت هوية ما مجموعه ٣٠٦ من الناجيات من العنف ضد المرأة - ١١٧ منهن في كييف و ١٨٩ في ثلاث مدن ثرية - وتمت إحالتهن وتقديم الخدمات لهن. وارتفع عدد العملاء الذين يحصلون على خدمات البرنامج إلى ٣٢٩ عميلا وأشركت في البرنامج التدريبي التمكيني ١٧٦ ناجية من العنف الجنساني، بمن فيهن النساء والفتيات المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية و/أو اللاتي يعملن في الشوارع.

٣٥ - وبدعم من الصندوق الاستئماني، تقوم حاليا منظمة المبادرات النسائية من أجل العدل بين الجنسين بتنفيذ مشروع يسعى إلى التصدي للعنف ضد المرأة في حالات النزاع وما بعد النزاع والحالات الانتقالية في أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وليبيا. ويهدف المشروع إلى النهوض بالعدالة بين الجنسين في البلدان الخاضعة لتحقيقات المحكمة الجنائية الدولية. وفي سياق عمل المنظمة مع طائفة واسعة من الشركاء المحليين، ساهمت البيانات التوثيقية التي أعدتها وأعمال الدعوة التي اضطلعت بها بصورة مباشرة في جمع الأدلة التي تدعم الملاحقة القضائية لمرتكبي الجرائم الجنسية والجنسانية في تسع قضايا تتعلق ببلدان المشروع الأربعة. وفي عام ٢٠١٤، شمل المشروع ٩٥٩ ٤ امرأة وفتاة و ٦١٢ ٣١ مستفيدا ثانويا في مختلف البلدان المستهدفة.

٣٦ - وفي أوغندا، اعتمد البرلمان قرارا تاريخيا يدعو إلى صرف تعويضات للنساء المتضررات من الحرب وغيرهن من ضحايا جيش الرب للمقاومة. وقد جاء هذا القرار عقب أعوام من الدعوة التي اضطلعت بها الحركة النسائية، بما في ذلك منظمة المبادرات النسائية من أجل العدل بين الجنسين وشركاؤها. واتُّخذ القرار بتوقيت بالغ الأهمية وساعد على إيجاد زخم أكبر لتحقيق العدل بين الجنسين.

٣٧ - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، سلط الشركاء المحليون الضوء على استمرار التحسينات في عملية التوثيق بفضل مشروع منظمة المبادرات النسائية. وقد استخدمت

وثائق هذه المنظمة لتحديد هوية الشهود وأسهمت بصورة مباشرة في إدراج تهم إضافية بالاغتصاب والاستعباد الجنسي لجنود أطفال في لائحة التهم التي وجهتها المحكمة الجنائية الدولية إلى بوسكو نتاغاندا. وكانت هذه هي المرة الأولى التي وُجهت فيها التهم إلى زعيم عسكري بموجب القانون الدولي بسبب ارتكابه أعمال العنف الجنسي ضد جنود أطفال داخل الميليشيا الخاصة به.

٣٨ - وقد أحيل نحو ٧٧٤ من الناجيات من العنف الجنساني اللاتي كان سيتعذر عليهن في ظروف مغايرة الحصول على دعم طبي من خلال مشروع دار العبور الذي تدعمه المنظمة في كيفو الشمالية بجمهورية الكونغو الديمقراطية. وحصلت الناجيات على تقييم طبي أولي ودعم نفسي - اجتماعي؛ وعقب ذلك حصلت نسبة ٧٠ في المائة منهن على علاج طبي محدد بما في ذلك الجراحة لمعالجة الجروح الناجمة عن الاغتصاب.

دمج القطاع الخاص في الجهود الرامية إلى منع العنف

٣٩ - تبلغ نسبة النساء العاملات في وظائف هشة على الصعيد العالمي - سواء في القطاع غير الرسمي أو الوظائف غير مدفوعة الأجر - ٥٣ في المائة، مما يزيد من مخاطر تعرضهن للعنف. وتنتشر هذه المشكلة على نطاق واسع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا حيث تبلغ نسبة العاملات في هذا النوع من الوظائف أكثر من ٨٠ في المائة[٨]. وإضافةً إلى ذلك، لا تزال لدى ٧٩ بلدا قوانين تقيد أنواع الوظائف التي يمكن أن يؤديها النساء[٩]. وتؤكد دراسة نشرت مؤخرا بتكليف من البنك الدولي أن القطاع الخاص لم يشارك بالقدر الكافي في الجهود الرامية إلى منع العنف ضد المرأة والتصدي له. ولكي يتغير هذا الوضع، يتعين أن تُعتمد في أماكن العمل مدونات ومبادئ توجيهية لمنع التحرش من أجل جعل مكان العمل حيزا آمنا للمرأة وإنشاء تحالفات مع منظمات حقوق المرأة[١٠].

٤٠ - ويستثمر الصندوق الاستئماني في البرامج التي تعالج هذه التحديات والتي تهدف إلى الدمج الكامل للقطاع الخاص باعتباره أحد أصحاب المصلحة الرئيسيين في إنهاء العنف ضد المرأة.

(٨) انظر UN-Women, *Progress of the World's Women 2011-2012, In Pursuit of Justice*, (New York, 2011).

(٩) انظر World Bank, *Women, Business and the Law 2014: Removing Restrictions to Enhance Gender Equality – Key Findings* (London, Bloomsbury 2014).

(١٠) انظر Jennifer L. Solotaroff and Rohini Prabha Pande, *Violence against Women and Girls: Lessons from South Asia* (Washington D.C., World Bank, 2014).

٤١ - وفي كمبوديا، ساعدت منظمة ''كير'' الدولية، وهي من الجهات المستفيدة من منح الصندوق الاستئماني، على إنشاء أماكن عمل ومجتمعات محلية آمنة. واستنادا إلى مبادرة ناجحة دعمها الصندوق الاستئماني في السابق، يعمل المشروع حاليا على توسيع نطاق التدخلات التشاركية الفعالة في المجتمعات المحلية وأماكن العمل في مجالات صناعات الملابس والسياحة والضيافة، من أجل تشجيع جعل أماكن العمل أكثر أمانا. واستمر المشروع في العمل مع الشرطة، مثلا عن طريق الاستفادة من تعاونه مع وزارة الداخلية وتدريب مسؤولي التنسيق في الشرطة. وركز المشروع على أساليب مفاتحة العاملين في مصانع الملابس بهدف وضع سياسات فعالة داخل المصانع من أجل الحد من التحرش الجنسي والعنف الجنساني وضمان تمكن العاملات من الإبلاغ عن أي اعتداءات تقع. ووُضع منهج تدريبي للعاملين في مصانع الملابس في بعض أماكن العمل بتعديل منشور منظمة العمل الدولية المعنون ''دليل المساواة وعدم التمييز في العمل في كمبوديا''. وقد نفذ ذلك المنهج على أساس تجريبي بمشاركة ٧١ من العاملين في مصانع الملابس و ٨٧ من العاملين في الضيافة. ووافقت جمعية صانعي الملابس في كمبوديا على دعم جهود منظمة ''كير'' لإنهاء التحرش في أماكن العمل.

٤٢ - واعتمدت مؤسسة فير وير (Fair Wear Foundation)، وهي من الجهات المستفيدة من منح الصندوق الاستئماني، نهجا كليا يشمل التوعية والتدريب، للتصدي للتحرش والعنف ضد المرأة في مصانع الملابس الموجهة للتصدير في بنغلاديش والهند. وحصل أكثر من ٥٠٠ ٣ عامل في الهند وبنغلاديش على تدريب مباشر في ٢٤ مصنعا، في حين درب ٠٠٠ ١٥ عامل آخر من خلال التثقيف بواسطة الأقران، في إطار مشروع منع العنف في أماكن العمل. وكانت تعمل في بنغلاديش والهند في عام ٢٠١٤ ما عدده ٢٠ لجنة لمناهضة التحرش، تتألف من ممثلي العمال وإدارة المصانع وممثلي المنظمات غير الحكومية. وقد أتم البرنامج أيضاً تدريب المشرفين في ستة مصانع على الأقل، ليشمل ١٢١ مشاركا. وقدم تدريب متقدم لأعضاء لجنة مناهضة التحرش في تسعة مصانع استفاد منه نحو ١٠٠ شخص - ٨٢ امرأة و ١٧ رجلا.

٤٣ - وكان من ضمن الإنجازات الرئيسية لهذا المشروع رفع مستوى الإبلاغ عن حالات التحرش في لجان مناهضة التحرش وعن طريق خط المساعدة الهاتفي. وهناك أيضاً علامات على أن المبادرة يمكن أن تغير الطريقة التي ينظر بها إلى المرأة داخل المصانع. ومنذ أن تولت المرأة مسؤولية إضافية هي المشاركة في لجان مناهضة التحرش، أصبح لها حضور أقوى في المصانع. وفي حين لم تكن النساء يشغلن وظائف إشرافية في بعض المصانع في بداية المشروع، فقد بدأن بالترقي بصورة متزايدة إلى وظائف إشرافية.

رابعا - الشراكات الجديدة في عام ٢٠١٤

٤٤ - خلال العام، ركز الصندوق الاستئماني استراتيجيا على توسيع طائفة المانحين وتنويعها لضمان استدامة موارده المالية وكفالة موثوقيتها ونموها. وقد تمكن الصندوق، من خلال التسخير الكامل لإمكانات الشراكات الجديدة مع قطاع الشركات وبالتركيز المباشر على الأزياء والفنون، من إبراز وجوده بدرجة أكبر، وتوسيع رقعة تواصله، والبدء في بناء حافظة للعطاء الفردي. ففي أيلول/سبتمبر، قامت شركة يووي دزايتر (Yuwei Designs)، وهي شركة للمجوهرات في الولايات المتحدة الأمريكية، بالشراكة مع الصندوق الاستئماني، بإطلاق مجموعة مجوهرات مكرسة خصيصا للتوعية بالاستراتيجيات التي تقودها الجهات المستفيدة من منح الصندوق، من أجل إنهاء العنف ضد المرأة والفتاة.

٤٥ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر، قام الصندوق الاستئماني، بالشراكة مع المنظمة الدولية للموسيقى من أجل الحياة، ومكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، باستضافة حفل موسيقى خيري في الهند في إطار مبادرة شهرزاد، وهي مشروع عالمي للحفلات الموسيقية يجمع بين قادة من الأوساط الفنية والموسيقية والدبلوماسية وأوساط الشركات لجمع الأموال للتوعية العامة بالعنف ضد المرأة والفتاة وزيادة تلك التوعية. وأبرز حفل دلهي منظمة بريكثرو Breakthrouh المستفيدة من منح الصندوق الاستئماني، وتضمن فنانين متميزين من الأوركسترا التابعة لأوبرا مدينة نيويورك.

٤٦ - وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر أطلق الصندوق الاستئماني شراكة مع شركة سوكو، وهي شركة أزياء أخلاقية. وستوفر هذه الشراكة فرص العمل والتدريب للنساء من الحِرفيات المهمشات في كينيا لاستحداث زوج فريد من أساور اليد. وسيساعد كل سوار مباع على التمكين الاقتصادي لفئة من فئات الحِرفيات المحرومات، ويدعم في الوقت نفسه برامج الصندوق الاستئماني المعنية بمنع العنف ضد المرأة والتصدي له في مختلف أنحاء العالم. وقد قامت شراكة ''نحن متضامنات'' (We are {The Collective})، وهي شراكة في مجال الاتصالات والتسويق مقرها لندن، بوضع تصور للموقع المصغر العالمي لحملة سوار سوكو وتطويره وحشد الدعم من قطاع الأزياء في المملكة المتحدة.

٤٧ - وأطلق الصندوق الاستئماني أيضا شراكة مع مؤسسة فاش يونايتد (FASH UNITED)، وهي منظمة غير حكومية مقرها كاليفورنيا بالولايات المتحدة، لتعزيز مبادرات الصندوق من خلال قطاعي الأزياء والترفيه.

خامسا - دورة تقديم المنح الثامنة عشرة

٤٨ - في عام ٢٠١٤، تلقى الصندوق الاستئماني ٢ ٠٩٨ طلبا من ١٤٧ بلدا. وورد معظم الطلبات من منظمات المجتمع المدني، وبلغ مجموع التمويل المطلوب أكثر من ٧٨٨ مليون دولار. وقدم الصندوق مبلغ ٨,٣ ملايين دولار في صورة ٢٥ منحة تغطي ٢٣ بلدا وإقليما. وحصلت ٢٢ من منظمات المجتمع المدني وحكومتان وفريق الأمم المتحدة القطري في فيجي على منح يتوقع أن يتجاوز عدد المستفيدين الرئيسيين منها كلها ٧٣٠ ٠٠٠ مستفيد بنهاية عام ٢٠١٨. ومن حيث قيمة المنح، بلغت نسبة الأموال المرصودة لبرامج في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ ٢٨ في المائة؛ ولبرامج أفريقيا ٢٦ في المائة؛ ولبرامج أوروبا وآسيا الوسطى ١٤ في المائة؛ ولبرامج أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ١٢ في المائة؛ ولبرامج الدول العربية وشمال أفريقيا ١١ في المائة؛ ولبرامج مشتركة بين الأقاليم ٩ في المائة. وقدمت منح تصل نسبتها إلى نحو ٨ في المائة من مجموع المنح (٧٠٠ ٠٠٠ دولار) إلى ثماني منظمات صغيرة (منظمات طلبت تمويلا يقل عن ١٠٠ ٠٠٠ دولار) في إطار استراتيجية الصندوق الاستئماني الجديدة لزيادة التمويل المخصص للمنظمات الشعبية الأصغر.

٤٩ - وستقوم ستة من البرامج التي يدعمها الصندوق الاستئماني في توغو ودولة فلسطين وطاجيكستان وغامبيا وقيرغيزستان ونيبال بالتصدي للممارسات الضارة. ويشمل ذلك طائفة من المسائل تتراوح من المبادرات القانونية لحظر تشويه/قطع الأعضاء التناسلية الأنثوية في غامبيا إلى المبادرات المجتمعية لإنهاء طقوس الترمل في توغو التي تعرض النساء لمزيد من خطر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٥٠ - وستوفر هذه البرامج الجديدة المستفيدة من المنح أيضا دعما عمليا للنساء والفتيات اللاتي يتعرضن للعنف. وعلى سبيل المثال، ستستخدم منظمة المجتمع المدني ناجوتي كوداكون (Najoti Kudakon) في طاجيكستان تدخلات مجتمعية لتحسين إتاحة الخدمات للريفيات اللاتي يقطنن في المناطق الجبلية. وسينشئ البرنامج مجموعات دعم نسائية في المجتمعات المحلية التي لا تتوفر فيها خدمات كافية، ويعزز البيت الآمن الوحيد القائم الذي يقدم خدمات شاملة في المنطقة.

٥١ - وستعمل سبع من الجهات الجديدة المستفيدة في ألبانيا وتايلند وزمبابوي وصربيا وغواتيمالا وكولومبيا ومصر على مكافحة ومنع العنف ضد النساء اللاتي يتعرضن للتمييز والاستبعاد. وعلى سبيل المثال، ستقوم المنظمة الوطنية للشعوب الأصلية في كولومبيا (Organización Nacional de Indígenas de Colombia) بتوثيق ودراسة العنف المرتكب ضد نساء الشعوب الأصلية، وتوعية المجتمع المحلي والسلطات، وتدريب نساء الشعوب الأصلية

ليقمن بالدفاع عن الحقوق وتوفير الدعم النفسي – الثقافي والاجتماعي والقانوني والنفساني للناجيات من العنف من نساء الشعوب الأصلية وأسرهن.

٥٢ - وسيعنى برنامجان جديدان بالتصدي للعنف ضد المثليات ومزدوجات الميل الجنسي ومغايرات الهوية الجنسية. ففي تايلند مثلا ستنفذ رابطة رينبو سكاي التايلندية (Rainbow Sky Association of Thailand) نموذجا للمهارات الحياتية في المجتمع المحلي ثبت نجاحه في تمكين المجتمعات المحلية في أربع مقاطعات من معالجة مسائل حقوق الإنسان والعنف ووصمة العار والتمييز ضد المثليات ومغايرات الهوية الجنسية.

٥٣ - وتعمل خمسة برامج جديدة على تعزيز تنفيذ قوانين وسياسات التصدي للعنف ضد المرأة. ومن بين هذه البرامج جمعية التعاون من أجل السلام (Asamblea de Cooperación por la Paz)، وهي من الجهات المستفيدة من منح الصندوق، وستعمل على تحسين التنسيق والاستجابة المؤسسية لأصحاب المصلحة المعنيين على الصعيد الوطني وعلى صعيد البلديات، ومساعدة المنظمات النسائية والشبابية على تطوير مهاراتها في مجالي الإشراف والدعوة. وسيسعى التدخل أيضاً إلى تعزيز الآليات القائمة لجمع البيانات الوطنية، وتحسين استجابة الشرطة، وزيادة التوعية بالعنف ضد المرأة في المدارس والمجتمعات المحلية.

٥٤ - وسيواصل الصندوق الاستئماني دعم البرامج في حالات النزاع وما بعد النزاع والحالات الانتقالية. ومن بين الجهات المستفيدة الجديدة التي تركز على هذه المسألة منظمة ستوري كيتشن (Story Kitchen)، وهي منظمة نسائية في نيبال، ستعمل على ضمان إمكانية اللجوء إلى العدالة للناجيات من العنف في حالات النزاع. وفي نهج ابتكاري، سيقوم البرنامج بالتوفيق بين الناجيات من النزاع والمدافعات عن حقوق الإنسان من أجل شمول عدد أكبر من الناجيات من خلال الشبكات الإذاعية المحلية، في إطار الجهود الرامية إلى كسر ثقافة الصمت بشأن العنف المتصل بالنزاع ضد المرأة.

٥٥ - وستقوم جهات جديدة أخرى مستفيدة من منح الصندوق الاستئماني بتوسيع وتنفيذ نهج مبتكرة للتصدي للعنف ضد المرأة. ففي ليبريا على سبيل المثال، ستعمل الوكالة الأسقفية للإغاثة والتنمية (Episcopal Relief and Development)، وهي منظمة دينية، على حفز المنظمات المسيحية والإسلامية والمنظمات العاملة بين الأديان على أن تصبح عوامل للتغيير، وتبث الوعي بالعنف ضد المرأة والفتاة في مجتمعاتها المحلية وتُحدث تغييرا في المعتقدات والتوجهات التي تشرعن العنف وتتسامح معه.

٥٦ - وستقوم جهات مستفيدة جديدة أيضاً بعزيز قدرات الصحفيين ووسائط الإعلام على التوعية بنطاق العنف المرتكب ضد المرأة والفتاة. ففي دولة فلسطين، سيقوم مركز الإعلام المجتمعي بإلقاء الضوء على مدى شيوع العنف ضد المرأة في غزة والدعوة إلى وضع سياسات وإجراءات لحماية المرأة من العنف.

سادسا - آفاق المستقبل

٥٧ - إن عام ٢٠١٥ هو عام مهم للصندوق الاستئماني والمبادرات العالمية لمنع وإنهاء العنف ضد المرأة والفتاة. وسيستجيب الصندوق الاستئماني، بعد مضي قرابة ٢٠ عاما على إنشائه، للسياق المتغير الذي تهيئه خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، باختطاط مسار جديد للسنوات المقبلة يكون وفيا لرسالته التأسيسية والتزاماته المتفق عليها. والعنف ضد المرأة والفتاة، بوصفه إحدى المسببات الهيكلية لانعدام المساواة بين الجنسين، ذو صلة وثيقة بجميع العوامل الحاسمة الأخرى التي تعيق تقدم المرأة والفتاة - سواء في المجال العام أو الخاص - ولذلك يجب التصدي له بصفته تلك. وتحقيقا لهذه الغاية سيركز الصندوق الاستئماني جهوده ضمن هذا الإطار التقاطعي والالتزامات القائمة للدول بموجب القانون الدولي والقوانين الوطنية والتركيز على التطبيق على الصعيدين الوطني والمحلي.

٥٨ - وستركز استراتيجية الصندوق للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠ على ثلاثة من مجالات العمل الأساسية. ولا يزال تقديم المنح عنصرا أساسيا وسيعمل الصندوق الاستئماني على توسيع حافظة المنح التي يقدمها في عام ٢٠١٥ لتصل إلى ١٨ مليون دولار، باستهداف تبرعات القطاع الخاص والأفراد بصورة محددة، فضلا عن تبرعات الدول الأعضاء.

٥٩ - وسيهدف الصندوق الاستئماني إلى تقديم مساهمة مهمة للبرمجة القائمة على الأدلة بشأن العنف ضد المرأة والفتاة، عن طريق إنشاء بنية تحتية لإدارة المعارف تتيح تبادل وتوسيع المعارف والخبرات الفريدة التي اكتسبتها الجهات المستفيدة من المنح.

٦٠ - وسيركز الصندوق الاستئماني أيضاً على عكس مسار القصور المزمن على نطاق العالم في تمويل المبادرات الرامية إلى التصدي للعنف ضد المرأة والفتاة، وذلك بالقيام بدور قيادي في الدعوة العالمية والحث على زيادة التبرعات العالمية لهذه القضية زيادة كبيرة. وستكون وسيلة الاتصال لنشر هذه الدعوة حملة تعبئة الموارد العالمية التي ينظمها الصندوق الاستئماني والمقرر إطلاقها في آذار/مارس خلال الدورة التاسعة والخمسين للجنة وضع المرأة.